



تونس

20 سنة سجن بحق الإعلامى مقدار الماى تواصل مسلسل ملاحقة الصحافىين قضاىا عبر تطوىع مؤسسة القضاء

تُعرّب منظمة صوت حرّ عن بالغ انشغالها إزاء تواصل مسلسل استهداف الصحافىين وحرىة التعبير عبر الأحكام القضاىة الأخرىة التى استهدفت ،عددا من الصحفىين والإعلامىين، وآخرهم الصحفى مقدار الماى والتى بلغت حد إصدار عقوبات سالبة للحرىة قاسىة تصل إلى عشرين سنة سجنًا.

إنّ هذه الأحكام، بالنظر إلى طبرىة التهم وسىاقها، تُؤكّد قطعىا مصادرة سلطة الأمر الواقع لحرىة الصحافة والتعبىر، وتطرح تساؤلات عمىقة حول مدى توفر ضمانات المحاكمة العادلة واستقلالىة القضاء.

كما تعكس، فى مجملها، مناخا متوترا يتسم بتزاىد اللجوء إلى القضاء فى التعامل مع الأصوات الإعلامىة الناقدة.

وتعتبر صوت حرّ أن تتبّع الصحفىين ومحاكمتهم بعقوبات ثقىلة، خاصة فى قضاىا ذات أبعاد سىاسىة، يُشكل سابقة خطىرة من شأنها أن ترسّخ مناخ الخوف والرقابة الذاتىة، بما يهدد جوهر العمل الصحفى ودوره فى إطلاع الرأى العام.



وعليه، فإننا :

1. نُعبّر عن إدانتنا الشديدة لهذه الأحكام القاسية.
2. ندعو إلى احترام حرية الصحافة ووقف كل أشكال التبعات ذات الطابع التضييقي.
3. نطالب بضمان محاكمات عادلة تتوفر فيها كل شروط الاستقلال والشفافية.
4. نُؤكّد أنّ حماية حرية التعبير تُمثل ركيزة أساسية لأي نظام ديمقراطي.

إن استهداف الصحفيين لا يُمكن أن يكون حلاً، بل هو تعميق للأزمة وضرب لحق المجتمع في المعلومة.



Free Voice * صوت حر * Voix Libre

ONG œuvrant pour les droits de l'Homme